

أخبار الشركات

استقبل مركز البحرين للمستثمرين التابع لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة مؤخراً ١١ طلباً لمؤسسات ومنشآت تجارية طلبت تغيير أنشطتها أو تحويل نشاطها بتغيير شكلها القانوني أو تحويل أفرع منها إلى شركات قائمة، وبرؤوس أموال بلغت ٣٧,٤٦٠ ألف دينار. ومنها طلب الشركة السعودية العامة للتأمين كشركة مساهمة بحرينية مفضلة بتخفيض رأسمالها من ١٣,٤ مليون دولار إلى ٩ آلاف دينار، وتغيير شكلها القانوني وذلك حسب بيانات رسمية حديثة.

دشنت شركة VIVA للاتصالات بمجمع سيتي سنتر البحرين بالمنامة يوم الخميس الماضي، مواقعها الحية لتقنية شبكة الجيل الخامس، وذلك بحضور سعادة المهندس كمال بن أحمد محمد وزير المواصلات والاتصالات والشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة محافظ محافظة العاصمة والسيد محمد القائد الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية والدكتور محمد العامر رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات والشيخ ناصر آل خليفة القائم بأعمال المدير العام للهيئة والمهندس عبدالله الزمامي رئيس مجلس إدارة VIVA البحرين، ورئيس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

كشفت مجموعة يوسف بن أحمد كانو، أن المجموعة تعكف على إنهاء الإجراءات القانونية لإدراج ٢٠٪ من أسهم (اي بي إم تيرمينالز) العالمية خلال أكتوبر المقبل من العام الجاري ٢٠١٨، مؤكدة أنها ستقلص حصتها في الشركة إلى ١٦٪ بعد طرحها لـ ٤٪ من حصتها في الاكتتاب العام.

أعلنت مصرفية (ميم الرقمية)، وهي الخدمة المصرفية للأفراد التابعة لبنك الخليج الدولي عن انطلاق عملياتها رسمياً في مملكة البحرين. وتقدم ميم، أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنطقة، حلولاً مالية مباشرة لعملائها تتميز بالبساطة والابتكار لتلبية احتياجاتهم المتغيرة عبر التطبيق الإلكتروني.

إنجاز توسعة غاز البحرين خلال العام ٢٠١٨ ..

«٧٥٨» مليار قدم مكعب ارتفاع إنتاج الغاز البحريني



ارتفع إنتاج مملكة البحرين من الغاز الطبيعي والغاز المصاحب بنسبة ١,٩٪ خلال العام المنصرم ٢٠١٧ ليصل إلى ٧٥٨,٠٣٠ مليار قدم مكعب، مقارنة بـ ٧٤٣,٨٠٣ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٦. وتُظهر بيانات التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنفط والغاز التي صدرت حديثاً، أن إنتاج البحرين من الغاز الطبيعي سجل نمواً بنسبة ٢,٩٪ ليصل إلى ٥١٤,٣٨٩ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤٩٩,٨٨٤ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٦، أما إنتاج البحرين من الغاز المصاحب فتراجع بنسبة طفيفة تقدر بـ ١,١١٪ إلى ٢٤٣,٦٤١ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢٤٣,٩١٩ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بنسب استهلاك الغاز في البحرين تشير البيانات إلى أن هيئة الكهرباء والماء وشركات الكهرباء الخاصة الأخرى استحوذت على المرتبة الأولى من إنتاج الغاز بـ ٢٣٥,٩٦٥ مليار قدم مكعب وبنسبة ٣١٪ من إنتاج الغاز، يليها المعاد حقنه بـ ٢٢٠,٢٦٦ مليار قدم مكعب، أي بنسبة تبلغ ٢٩٪، وتليها شركة ألبتروليم البحرين (ألبا) بمعدل استهلاك سنوي بلغ ١٣٩,٣٢٨ مليار قدم مكعب، وبنسبة ١٩٪.

وتُظهر الأرقام أن شركة نفط البحرين (بابكو) تستحوذ على نسبة ٧٪ من إنتاج الغاز بما يعادل ٥٤,٨٦٩ مليار قدم

لشركة القابضة للنفط والغاز، (تيكاي للغاز الطبيعي المسال) الكندية وشركة (سامسونغ جي) الكورية ومؤسسة (الخليج للاستثمار) الكويتية. وتبلغ طاقة المشروع ٨٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم.

وسيتم تنفيذ مرفأ الغاز المسال وفق نظام الإنشاء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT) في منطقة الحد الصناعية، بموجب اتفاقية مدتها ٢٠ عاماً تبدأ من منتصف يوليو ٢٠١٨ وهو الموعد المتوقع لاكتمال المشروع.

ويتمثل المشروع في تشييد منشأة جديدة لمعالجة الغاز بالقرب من مباني ومنشآت معالجة الغاز القائمة في الشركة، وسيكون المرفق الجديد لمعالجة الغاز بطاقة تبلغ سعتها ٣٥٠ مليون قدم مكعب يومياً، وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية ٦٤٥ مليون دولار.

وأشار التقرير كذلك إلى إنه سيتم تشغيل مشروع مرفأ الغاز الطبيعي المسال في أوائل العام المقبل، وسيكون المرفأ ملكاً لشركة البحرين للغاز المسال، وهي مشروع مشترك مملوك بنسبة ٣٠٪

مكعب، في حين استهلكت بقية الشركات الصناعية العاملة في البحرين النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي ٦٢,٢٣٢ مليار قدم مكعب وبنسبة ٨٪ من الإنتاج، وتليها في المرتبة السادسة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) باستهلاك مقداره ٤٥,٣٦١ مليار قدم مكعب وبنسبة ٦٪.

وفيما يتعلق بأبرز المشاريع النفطية، توقع التقرير أن يتم إنجاز مشروع توسعة شركة غاز البحرين الوطنية في الربع الأخير من العام الجاري،

سوق الحديد الخليجية تعيد ترتيب أوراقها بعد الرسوم الأميركية

والبحرين تعد من أكثر الجهات المستفيدة من قرار دول مجلس التعاون الخليجي القاضي بتطبيق ضريبة على حديد التسليح ولفائف الحديد المستورد، باعتبار أن أغلب إنتاج مصانع الإمارات يتم استهلاكها محلياً، كما أنه من الصعب دخول واردات مستوردة من الحديد من خارج الإمارات في ظل وجود هذه الرسوم الحمائية للصناعة الوطنية.

وأضاف «لولا وجود هذه الحمائية لاضطرت مصانع الحديد لخفض أسعارها عما هي عليه الآن، حيث يصل سعر الطن إلى ٢٦٠٠ درهم».

وحول مدى استفادة المصانع الوطنية من قرار دول الخليج، أوضح الداع أن المصانع الوطنية في الوقت الحالي غير مستفيدة بشكل كبير من تطبيق هذه الرسوم، في ظل وجود طاقة إنتاجية فائضة تقدر بنحو ١٢ مليون طن، يقابل ذلك طلب محدود ٥,٥ ملايين طن فقط، مشيراً إلى أن السوق المحلية تعد محصنة من قبل فرض الرسوم.



التي يصل عددها إلى خمسة مصانع، تنتج نحو ٥,٣ ملايين طن سنوياً، في حين إن حجم الاستهلاك بحدود أربعة ملايين طن فحسب، وبالتالي هناك طاقات إنتاجية غير مُفعّلة.

وأضاف أن فرض رسوم بنسبة ١٠٪ تعد مسألة حمائية أكثر، كونها يمكن أن تحقق عوائد وأرباحاً للمصانع الخليجية. من جانبه، أوضح علي الداع رئيس المجموعة السعودية للمواد الإنشائية، أن مصانع الحديد في الإمارات والكويت

السوق الأميركية، إلى السوق الخليجية باعتبارها سوقاً مفتوحة أمام الواردات من جميع دول العالم. وأشار إلى أن دول الخليج تعاني أصلاً من زيادة في حجم طاقتها الإنتاجية من حديد التسليح، رغم أن طاقات مصانع الحديد تعد غير مُفعّلة بشكل كامل، بل إن عدداً منها يعمل بنصف طاقته الإنتاجية لضعف الطلب في السوق الخليجية في الوقت الحالي. وأشار إلى أن شركات الحديد في الإمارات،

أعاد قرار فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على واردات حديد التسليح ولفائف الحديد المستورد لمدة عام، ترتيب أوراق السوق الخليجية بعد الرسوم الأميركية، ما سيشكل حماية للمصانع الخليجية، ومواجهة إغراق السوق بالمنتجات المنافسة، التي فقدت حصتها في السوق الأميركية.

وقال مستثمرون خليجيون في صناعة الحديد لصحيفة (الاقتصادية) السعودية، إن القرار يعطي دفعة للمصانع الخليجية للمنافسة في السوق المحلية، وتصريف الفائض من الإنتاج. وذكر محمد العفاري، نائب الرئيس التنفيذي للمبيعات والتسويق في شركة (حديد الإمارات) أن قرار تطبيق رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على واردات حديد التسليح جاء في توقيت مناسب، بعد أن أغلقت أميركا أسواقها أمام واردات الحديد من دول العالم، وقررت فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب، حيث من المحتمل أن تتجه الدول المصدرة للحديد والتي كانت مستفيدة من